2مليون فقير وملايين البطالين وراتبٌ لا يتعدّى 30 دولار: حقل الألغام الاجتماعية ينتظر الرئيس!

12-10-2005

محمد زيان

لقد انْتشر الفقر في الجزائريين انتشار النّار في الهشيم في عشريّة واحدة، وهذا تقرير الأمم المتحدة الأخير يقولُ إن عدد الفُقراءِ في الجزائر قد تجاوز الـ 12 مليون فقير يعيشون كلّهم بأقلّ من دولارين في اليوم. وعلى النقيض من هذه الأرقام الرهيبة، يقول وزير التضامن والتغيل جمال ولد عبّاس بأنّ عدد الفقراء في الجزائر لا يتجاوز المليون ومائتي ألف!.و ن دون تعليق فإن اقتتات الشعب على المزابل واقتناءه لباسه من سوق "لشيفون" واستدانة الموظفين لمبالغ مالية قبل نهاية الشهر وافتراش العديد من العائلات الجزائرية حواف الطرقات،

يجب التأكيد على أنّ الجبهة الاجتماعية هي المحكّ الحقيقي الذي سيُمتحن فيه ميثاق السلم والمصالحة، وهي المقياس الذي سيكشفُ لنا درجة تقبّل الشعب للميثاق بعيدا عن لغة النِّسب والأرقام. يومان فقط بعد مرور الاستفتاء بردا وسلاما، انفجرت احتجاجات السكان في ولايات الوسط ومنها، بويرة ومسيلة والأغواط وتيبازة وبليدة وبومرداس وفي الشرق والغرب، وهي احتجاجات تعكس درجة تفهّم كبير من السكان للرئيس، حيثُ تجنّبوا الاحتجاج في الأيام التي سبقت الاستفتاء والتي تلتْه، ليُبلِّغوا رسالة مفادُها: "إنّنا نضع ثقتنا فيك وفي ميثاقك أيّها الرئيس، وسنبتلع آلامنا وسندُوسُ على مآسِينا اليوميّة وسنُنْجحُه رغم كلّ شيء"..فهل سيكُون الرئيس في مستوى هذه الثقة؟

الرّئيس بوتفليقة مُلزمٌ -على الأقلّ أخلاقيّا- اليوم أكثر من أي وقتٍ مضى بأن يرفع الغبن بكلّ أنواعه الإداري والاجتماعي والسياسي والإيديولوجي عن الشعب الجزائري، وأن يُعيد له العزّة والكرامة التي وعده بها غداة نجاحه في رئاسيات 1999م.

لقد بقِيَ الشّعب طِيلة العقدين الماضيْن ورقة تتنازعُها التيّارات الإيديولوجية الإستئصالية والإسلامية أغرقته بأفعال وخطابات لم ير منها سوى السراب والأوهام، وبالمقابل اغتنت طبقت من هؤلاء وهؤلاء من وراء مأساة الشعب وآلامه، ولبث سنين في قتل ودمار وسرقات ونهب.

لقد انْتشر الفقر في الجزائريين انتشار النّار في الهشيم في عشريّة واحدة، وهذا تقرير الأمم المتحدة الأخير يقولُ إن عدد الفُقراءِ في الجزائر قد تجاوز الـ 12 مليون فقير يعيشون كلّهم بأقلّ من دولارين في اليوم. وعلى النقيض من هذه الأرقام الرهيبة، يقول وزير التضامن والتغيل جمال ولد عبّاس بأنّ عدد الفقراء في الجزائر لا يتجاوز المليون ومائتي ألف!.و ن دون تعليق فإن اقتتات الشعب على المزابل واقتناءه لباسه من سوق "لشيفون" واستدانة الموظفين لمبالغ مالية قبل نهاية الشهر(بمعنى نفاذ رواتبهم قبل انقضاء الشهر) وافتراش العديد من

العائلات الجزائرية حواف الطرقات، وحرمان العديد من مناطق البلاد من الغاز والكهرباء والماء و ارتفاع فواتيرها، كلها مؤشرات تدل على أنّ الحالة الاجتماعية للشعب ليست على ما يرام أبدا، أي أن الفقر زاد والعوز تفشّى والتشرّد شاع..

تحاول بعض الدوائر الرسمية في السلطة إخفاء الأرقام الحقيقية حول أوضاع الشعب عن الرئيس وعن الرأي العام، لكنّ الورطة التي تقع فيها هي أنّ الواقع يعاكسها ويفضحها، مُمثّلا في الاحتجاجات التي تندلع كلّ يوم، وكذا التّضارُب الموجود بينها، رغم أنّها صادرة عن دوائر وزارية في الدولة. فمثلا تقول الحكومة بأن نسبة البطالة تُقدّر بـ 17% ، في حين يقول الرئيس بأن النّسبة هي في حدود الـ 13% من عدد السكان القادرين على العمل!

المفارقة الأخرى هي في تقلّص القدرة الشرائية للمواطن إلى درجة العجز رغم نسبة النمو الإيجابيّ التي تتحدّث عنْها الأرقام الرّسْمية، ورغم امتلاء خزينة الدولة بالعملة الأجنبية بأكثر من 55 مليار دولار! إذ لا يزال دخل الفرد لا يتجاوز ثلاثين دولارا في الشّهر، وهو مبلغٌ غير كاف البتّة لسدّ حاجيات فرد واحد لشهر كامل، فما بالك بسد حاجيات عائلة متوسّط أفرادها سبعة!

سوق البطالة هو الآخر "انتعش" بفعل التسريحات وممارسات الإدارة التمييزية والإقصائية. فالمليونا منصب شغل التي تحدّث عنها وزير التضامن كانت أكبر مغالطة تعرّض لها الشعب وتحديدا فئة الشباب. فهي ليست مناصب دائمة، ويقعُ أغلبها في دائرة الشبكة الاجتماعية التي لا يتجاوز مُرتّب الفرد فيها الـ 3000 دينارا، أي في حدود 35 دولارا. هذه هي اللغة التضليلية التي يتعرّض لها الشعب يوميا ولرُبّما الرئيس نفسه..أوَلم يشكُ الرئيس يوما من شُحّ التقارير التي يطلبها وافتقارها للمصداقية!؟

السّوق السوداء أصبحت "مفخرة" يتحدّث عنها المواطنون، ويُعارضون منعها لأنّها أصبحت المآل الوحيد لأبناءهم ومصدر رزق للكثيرين، فأصبحت الحُضن الدافئ الذي يأوي إليه الفقراء من أجل اقتناء حاجياتهم اليومية من ملْبسٍ و غذاء، وتنتشر السوق السّوداء رغم أنف اتفاق الشراكة الذي يربط الجزائر مع الاتحاد الأوربي منذ شهر، وهو ما يعني بأنّ عملية الانتفاع من تلك الشراكة من خلال انخفاض الأسعار وتحسّن القدرة الشرائية للمواطن، ليست أكثر من فِريةٌ يُصدقها شعبٌ آخر غير هذا الشعب.

والشعب، وعلى رأسه المسئولون، يعلم بأنّ العجز الاجتماعي لا علاقة له باتفاق الشراكة، وإنّما المشكلة تكمن في كبار اللصوص الذين لا يريدون مغادرة الموانئ وفي المحتكرين الذين يقررون بمصير الشعب.. و رفع الأسعار أو خفضها بأيديهم وحدهم..هذه هي المشكلة، والرئيس تكلّم عن بضع عشر "قِطّا" يعيشون في موانئ البلاد..ولا يزالون كذلك، رغم أنّ الرئيس لم يعُد يتكلّم عنهم.

هذا هو الواقع الاجتماعي الذي سيتعامل معه الرئيس، سواء غيّر الدستور، وجاء بنظام رئاسي أو بدل أركان النظام بأكمله، إنّه واقع لا يفهم لغة الدستور والأنظمة، بقدر ما يريد أن يعرف المواطن فيه نفسهُ..أحيٌّ هو أم ميّت في بلد ينام على آبار من البترول والغاز، يعيش فوقها أكثر من 32 مليون نفَسٍ، 75% منهم شباب.

للعودة للأعلى